الفصل الثامن: وضع الفساد في المملكة

أشرت في مكان آخر من هذا المؤلَّف إلى أن المملكة لم تكن بمنأى عن الفساد الذي عمَّ دول العالم، وإن كان بدرجات مختلفة، وأن الإعلام المحلي والمجتمع تناول في تداولاته قبل إنشاء الهيئة بعضًا من مظاهر الفساد التي كانت موجودة، إلى جانب مطالبات بإنشاء هيئة لمكافحته، وسوف أشير فيما يأتي إلى أبرز المظاهر في هذا الشأن:

وضع الفساد عند إنشاء الهيئة

من المسلَّمات أنه كانت هناك مظاهر فساد في المملكة عند إنشاء الهيئة، وهي بلا شك أحد أسباب التفكير في وضع الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد التي استغرقت دراستها وإصدارها أكثر من عقد من الزمان، حيث صدرت في عام ١٤٢٨هـ الموافق لعام (٢٠٠٨م)، ولو لم يكن الأمر كذلك، لما نشأ التفكير في الإستراتيجية، بل إنني لاحظت مظاهر وصورًا للفساد قبل

ذلك بكثير، بعدما التحقت بالعمل في ديوان المراقبة العامة في الثمانينيات الهجرية، وتدرجت فيه، عندها أتيحت لي فرصة الاطلاع على صور مختلفة من حالات الفساد، والإسهام من خلال عملي في كشف بعضها.

ومن خلال موقعي بوصفي راصدًا ومهتمًّا بقضايا مكافحة الفساد منذ أكثر من خمسين عامًا، أستطيع القول إن وضع الفساد يزداد مع حالات الطفرة الاقتصادية التي تشهدها المملكة، والتي يتضخم فيها حجم ميزانيتها، وحجم المشاريع التي تنفذها، وينكمش بانكماش ذلك، لكن معدله ـ أي الفساد ـ ومجالاته قد ازدادت زيادة ملحوظة خلال العشرين سنة السابقة لإنشاء الهيئة التي استمرت في أثنائها برامج الوفرة الاقتصادية، وحينها لم يعد الحديث عن الفساد تلميحًا بل صار تصريحًا في بعض وسائل الإعلام، من خلال المقالات والبرامج الإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي، وفي مجالس المجتمع.

أبرز مظاهر الفساد التي رصدتها الهيئة بعد إنشائها

سأحاول ترتيب مظاهر الفساد الأكثر ظهورًا في المجتمع، وفق ما رصدته الهيئة بعد مباشرتها أعمالها، وذلك تبعًا لأهميتها، أو

تأثيرها، أو حجمها في مفهوم الفساد الإداري والمالي الذي تعنى به الهيئة، وليس غيره من أنواع الفساد الأخرى التي لاتسأل عنها :

الواسطة

قد يُستغرب أن تأتي الواسطة في مقدمة أنواع الفساد الملاحظة في المملكة، لكن يقدر لمن رصد هذه الظاهرة ـ مثلي من خلال أعمالي السابقة ـ وما لها من تأثير سيئ، أن يقول ذلك بثقة، والواسطة التي أتحدث عنها هي التي تحول دون حصول صاحب الحق على حقه وتمنحه لغيره؛ أي التي تسبب الظلم وتنسف مبدأ العدالة الاجتماعية، ويرجع السبب في تفشيها والإيمان بفاعليتها وتأثيرها في أوساط الناس إلى تقاليد المجتمع المحلي، والأهمية التي يمنحها لأمور مثل الجاه والعلاقة الاجتماعية والمركز الوظيفي، ومن أسبابها ضعف الأنظمة، وعدم العدالة في تطبيقها، وغياب المتابعة والعقاب، ويعد من أكثر المجالات تأثرًا بالواسطة، الترشيح والتعيين في الوظائف الحكومية، ما علا منها وما دنا، وترسية المشاريع الحكومية، ومنح التراخيص للمهن والخدمات والأعمال التجارية.

تعثر المشاريع الحكومية

يقصد بالتعثر هنا توقف العمل في المشاريع أو تأخر إنجازها تأخرًا ملحوظًا عن الوقت المحدد لذلك، وتعود أسباب ذلك إلى عدم كفاءة بعض المقاولين الذين يتولون تنفيذ بعض المشاريع، وتواضع قدراتهم الفنية والمالية، والتلاعب في تطبيق المواصفات

في أثناء التنفيذ، وغياب الرقابة الفنية أو ضعفها من جانب الجهة صاحبة المشروع، وبروز عيوب في المخططات والمواصفات، وظهور عوائق في موقع المشروع تحول دون تنفيذه أو تسبب توقفه، وضعف كفاءة المهندسين المشرفين من قبل المقاول، وعدم تخصص لجان استلام المشاريع أو تواطئها أحيانًا لمصلحة المقاولين، أو انشغال المقاول بأعمال تفوق إمكاناته المادية والفنية.

هذه الأسباب كلها أو أحدها يُعدُّ سببًا في تعثر المشاريع الحكومية.

الرشوة

تعد الرشوة من أبشع أنواع الفساد، وهي عنوان لغياب الضمير وضعف الوازع الديني، وتزداد ممارستها أكثر في مجال المنافسات وتنفيذ المشاريع والخدمات والتراخيص، وإسقاط المخالفات والإعفاء من الغرامات من قبل من بيدهم الأمر، والدخول المتدنية لبعض الموظفين، ولذلك نجد أن الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد قد تنبهت إلى ذلك فنصَّت في الفقرة (د) من البند السادس على «تحسين مستوى رواتب الموظفين والعاملين وبخاصة المراتب الدنيا»، وذلك لكي لا يضطروا إلى مد أيديهم لأخذ الرشوة، وتبرز ممارساتها في مجال المنافسات، والتوريدات، والصفقات الكبيرة.

استغلال النفوذ الوظيفي

يعدُّ استغلال النفوذ الوظيفي أحد أنواع الفساد، ويعود السبب فيه ــ علاوة على غياب الضمير وضعف الوازع الديني ــ إلى الهالة

الكبيرة التي يضفيها المجتمع على المسؤول الحكومي، بخاصة من علا منصبه، والتهافت إلى تكريمه وخطب ودِّه منذ اعتلائه المنصب، والإيحاء له بمقدرته على الاستفادة، واستثمار سلطته في منفعة نفسه أولًا، ثم منفعة من حوله، وتبرز أهم مظاهر استغلال النفوذ في تعيين الأقارب والأصحاب في المناصب المحيطة بالمسؤول، حتى يسهِّلوا له ما يريد ويتستَّروا على ما لايريد إعلانه، ولذلك ليس غريبًا توافر الأقارب والأصحاب بصورة ملفتة للنظر في بعض الجهات الحكومية، ومن مظاهر استغلال النفوذ أيضًا استخدام الممتلكات الحكومية للأغراض الخاصة.

وبوصفه دليلًا على أن استغلال النفوذ الوظيفي يعد من أبشع أنواع الفساد، فإن الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد أقرَّت تعريفًا مختصرًا للفساد بأنه: «استغلال النفوذ الوظيفي لتحقيق منفعة ذاتية»؛ وذلك إيمانًا منها بأن استغلال النفوذ الوظيفي يُعَدُّ مدخلًا واسعًا إلى ممارسة الفساد.

المبالغة في تقدير قيمة العقارات التي تُنزع ملكيتها

بدا ذلك واضحًا للهيئة بعد مباشرتها عملها والوقوف على بعض حالات نزع ملكية عقارات للمنفعة العامة، إذ المقرر بموجب المادة السابعة من نظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ووضع اليد المؤقت على العقار، أنه عندما ترغب جهة حكومية في نزع ملكية عقار للمنفعة العامة، تُشكَّل لجنة تشارك فيها جهات حكومية عدة، إلى جانب الجهة صاحبة المشروع المراد نزع الملكية من أجله،

تُقدِّر قيمة العقار المطلوب نزع ملكيته، مستعينة بالمقارنة بأسعار العقارات المماثلة في المنطقة ذاتها، ويقضي النظام بأنه على اللجان عدم المبالغة في التقدير، وقد كشفت الهيئة عن مبالغات كبيرة في تقدير قيمة بعض المواقع، وذلك بعد رجوعها إلى أسعار العقارات المماثلة في المواقع ذاتها في وقت تقديرها من واقع سجلَّات كتابات العدل وخبرة أصحاب الشأن، ويُعدُّ مثل هذا التصرف من أبشع أنواع الفساد؛ لأنه يمثل اختلاسًا للأموال العامة، وإن كان لا يشكِّل ظاهرة، إلا أن التجاوزات فيه قد تصل أحيانًا إلى مبالغ كبيرة جدًّا.

obeikandl.com